تعريف الزنا المحرمة للوطئ فان اصوالها اى اصول الطهر والزنا مستقصاة فيها
لانها موضوعة لها ولاكفاية عنها فى المتون المشهورة فى المذهب وشروحها فيها
اذ لم يستوعبا ما احالت به الرسالة وهذا ارشاد لحمل الفائدة ونفع للامة آخرج
احمد المرموز له بقوله حد عن ابى هريرة رضى الله عنه مرفوعا ملعون
ايمكم ودرئ رضى الله عنه
طرد الاهانة من اتى
اى زوجة او امة فى دبرها واخرج الحاكم وقوى
والنسائى وابن ماجة وابو داود واحمد المرموز لهم بقوله ت س ق حد عن ابى هريرة
رضى الله عنه مرفوعا كالة قتله من اتى
اى وطئ حائضا او اتى امراة فى دبرها
فى دبرها او عاد فاهنا هو انجم عن اصول المستقلات اعاد لى من اليمن او من زنك
فصدقه فاجابه بكفر
الى استحلال ذلك وقد علم تحريمه والاجماع عليه فانزل الله تعالى على محمد
صلى الله عليه وسلم ان دين الاسلام قال فى التيسير او اراد الزجر التغليظ لاصفة الكفر
والا فالامر المجامع فى الحيض بالكفارة والحديث صححه البخارى وقوى من رواته المص
هو فى النصديق كفر مطلقا وقرا الاولين كفر ان الغة انتهى واخرج ابو داود
والترمذى وابن ماجة والبيهقى المرموز لهم بقوله د ت ه هق عن ابن عباس
رضى الله عنهما مرفوعا من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط من اللواطة فاقتلوا الفاعل
والمفعول به ظاهره مطلقا وبه قال بعض الائمة وقال بعضهم يحرقهما وقال الشافعى
هو كالزنا بالنسبة للفاعل فيرجم ثيبا ان كان محصنا ويجلد مائة جلدة ويغرب سنة
ان كان غير محصن واما المفعول به فيجلد مائة ويغرب عاما مطلقا ومن اتى
بهيمة فاقتلوه واقتلوها معه
الذى عليه الحنفية انه من اتى بهيمة يعزر ويذبح البهيمة
لا نفع اشاعة الفاحشة ويحرم بيع لحمها والاكل والانتفاع بها مضة ويضمن نقصانها
فيها ولا يقتل والحديث مؤول واما الاستمناء
اى اخراج المنى باليد ويقع عنه
بالاستمناء باليد اى بيده فحرام الا عند شروط ثلاثة فلا يحرم ح ان يكون
عزبا بفتح العين المهملة والزاء اى لا حليلة له والثانية شبق بفتح الشين المعجمة
والباء الموحدة اى شدة علمه وقوة داعيه للجماع وفرط شهوة له والثالث
الى يديه
اى بالاستمناء الفجور بتسكين الشهوة
باخراج لانقضاء لان
الدين يتسع محله ومن المقاصد
ان يأتى اى يطأ زوجته الصحيحة التى
لا تحمل الجماع لصغرها او المريضة اى المحاملة له لولا المرض كما قال المتقدمة بالجماع
فيحرم جماع كل منهما وكذا كما ذكر زوجته فيها امته فيحرم جماعها ان كانت صغيرة

غير مطيقة

غير مطيقة او مطيقة الا انها متقربة برضها او جامع عند احد يعرفه اى يعرف الجماع
لما فيه من الوقاحة اتاعنه نحو الطفل الذى لم يطلع على عورة النساء فلا بأس اهـ بركاته
او يجامع قبل الاستبراء
من يجب عليه استبراؤها ممن يجدد ملكه لها بشرى او شراء او نحو
ذلك رفقا لاختلاط المائين
او يفعل دواعيه
اى مبادئه للجماع كالقبلة والعناق
فانها
اى الجماع والدواعى حرام ايضا حرمة هولان للوسائل حكم المقاصد قبله
اى قبل الاستبراء ومن المكروهات كراهة تحريم ان يستقبل القبلة عند قضاء الحاجة
سواء كان فى الصحراء ام فى البناء لاطلاق النهى فى حديث اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا
القبلة ولا تستدبروه
او يستقبل الشمس او القمر
لكونهما آيتين عظيمتين من
آيات الله تعالى اذا لم يكونا محجوبين
ظاهره ولو بمنخرق وفيه بعد ولذا استدبار
القبلة ح لا استدبار الريحين ومنها الاستنجاء بماله قيمة
فى نحو المدينة فى العرف فيه
يكره بالخشب ونحو نظم الاذن ويسمى الاستنجى بالخرقة والقطن ونحوهما لانه روى انه يورث
الفقر
او وضوء تعظيم
عافية من الافضل بتعظيم الواجب وبيان الابهام بقوله من حاصل
السنان كالخبز
او دابة
او نحوه
لنهيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بالروث والعظام
وعلله بانها زاد اخوانكم من الجن فاذا نهى عن الاستنجاء بزاد الجن فزاد الانس اولى بالنهى
وعلف الدواب بعلس على قوت الجن
او الاستنجاء عافية ضرر لمقصد للمستنجى كالجامع
فيكره تحريما وقيل كراهة التنزيه
وقيل كراهة العقضاء الخذف والآجر
او عافية نجاسة كالروث
من بهيمة
او غيرها فالنجاسة فلا يزيلها
وقيل الخلاء اى قضاء الحاجة
فالطريق
او ظل
الناس
الذى يجتمعون فيه لحر بتهم المعاش
او فى موارده
للمياه للنهى عن كل ذلك آخر ج
مسلم المرموز له بقوله م عن ابى هريرة رضى الله عنه مرفوعا اتقوا اللاعنين ذكر بصيغة
الفاعل مبالغة لانه سبب لعن الناس عادة للفاعل فكانها لعنا لعنها بالتسبب بذلك
لها قالوا وما اللاعنان يا رسول الله قال الذى يتخلى فى طريق الناس
او فى ظلهم اى احذروا
سبب اللعن وآخرج ابو داود المرموز له بقوله د عن معاذ رضى الله عنه مرفوعا اتقوا
اى اجتنبوا
الملاعن
اى مواضع اللعن جمع ملعنة الفعلة يلعن بها فاعلها
الثلاث
فرواية الثلاثة
والاول القاسم
بكسر الراء الموحدة على المختار كناية عن الغائط فما هو او ما فيه
الماء
او الاكمة
التى يتوارى بها الناس كالابنة
وقارعة
اى على راس او وسط او صدر الطريق
او ما بزرعه
والظل
الذى يجتمع فيه الناس لحاجة ومثله كل محل اتخذه الناس لمصالحهم
ومنافعهم المباحة والحديث سنده صحيح واخرجه ابن ماجة والحاكم فى المستدرك والبيهقى كلهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)